

## حكايات

٤ ملايين طالب تقدموا إلى الامتحانات النصفية وأسئلة موحدة للشهادات في اليوم الأول فقط

## الوز: الامتحانات الموحدة لطلاب الشهادات أثبتت فعاليتها

| محمود الصالح

كشفت وزير التربية هزوان الوز في تصريح خاص لـ«الوطن» أن امتحانات اليوم الأول في الامتحان لمادتي الرياضيات واللغة العربية الفصلي لطلاب الشهادتين الأساسيين والثانوية كانت موحدة بين جميع المحافظات لأن هناك منهجاً جيداً لهاتين المادتين، أما باقي المواد فهناك أسئلة لكل مدرسة في كل محافظة، وكذلك الحال بالنسبة لأسئلة الصفوف الانتقالية هي أسئلة محلية بمعنى أن يشار إلى أنه توجه صباح أمس ما يزيد على أربعة ملايين طالب وطالبة في مدارس التعليم الأساسي والمدارس الثانوية لأداء امتحانات الفصل الدراسي الأول في جميع المحافظات. وهذه العملية تقديراً من التغذية الراجعة وهيئ الطلاب للامتحان النهائي لأن هذا المنهج جديد ويساهم في شرح شكل ورقة الأسئلة ويقدم لنا ملاحظات عن مستوى الأجوبة لدى الطلاب في كل محافظة حسب كل معلم وتم معالجة كل ذلك في مركز التقييم والقياس التربوي لوضع الأسس الصحيحة للامتحانات النهائية.

أما بالنسبة للصفوف الانتقالية فإن توحيد الأسئلة بالمحافظة الواحدة المادة واحدة متروك لكل مديرية تربية حسب الواقع التربوي في هذه المحافظة وقال الوز: إن توجه أبنائنا الطلاب لأداء امتحاناتهم، يعد تصميمهم على متابعة تحصيلهم العلمي يأتي تجسيدا لقرار مسيرة الصمود والتحدى الذي اتخذته سورية بقيادة وحكومة وشعبا في الدفاع عن مستقبل أبنائها، وإنهم بهذا الإصرار يرسخون الانتماء للحياة والصمود في وجه الجهل والجهلة، ويوجهون رسالة للعالم أجمع بأن العلم والمعرفة أقوى سلاح في مواجهة الإرهاب.

وأشار إلى أن الامتحانات الموحدة لطلاب الشهادات أثبتت فعاليتها من خلال التهيئة النفسية لهم لأداء الامتحان النهائي، فضلا عن تأمين تغذية راجعة للوزارة عن المناهج، وعن أداء المدرسين، وسيكون ذلك مستمرا في السنوات القادمة، وسيعلن عنها قبل عشرة أيام من موعدها، لافتاً إلى أن مواعيد إجراء امتحانات الصفوف الانتقالية يتم تنفيذها وفق ما وردت في تقويم العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ م، ولا يوجد أي تغيير أو تعديل عليها؛ حيث تستمر هذه الامتحانات في مركز التقييم والقياس التربوي لوضع الأسس الصحيحة للامتحانات النهائية.

## «الوطن» تكشف حقيقة وجود سمك البالون السام في اللاذقية

| اللاذقية - عبيد سمير محمود

نقى مصدر في مديرية صحة تسجيل أي حالة مؤخراً ناتجة عن تناول سمك البالون ما يسمى سمك النفيخة أو سمك الأرنب السام، كما أكد مصدر مسؤول في المشفى الوطني بأنه لم ترد أي حالة تسبب من سمك البالون خلال الفترة الحالية على الإطلاق، وأن ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي مجرد شائعة لا صحة لها.

كما أكد مدير التوثيق في اللاذقية أحمد نجم لـ«الوطن» عدم وجود أي ضبط بخس سمك البالون السام، مضافاً: إن لا وجود مطلقاً لهذا السمك في أسواق اللاذقية ولم يتم إبلاغ المديرية عن إصابة من أي جهة في المحافظة مؤكداً أن جميع ما يتم تداوله عبارة عن شائعات لا أكثر.

وأشار نجم إلى أنه خلال عام ٢٠١٦ تم ضبط ٥ كيلوغرامات من سمك البالون في منطقة الشاطئ الأزرق، في حين لم يتم ضبط أي منها خلال العام الماضي والفترة الحالية.



## لماذا يغيب محامو الدولة؟

# سفر لـ«الوطن»: حسنا ١٤٠٠ دعوى للدولة في شهرين وتحصيل نحو ٥٠ مليوناً غرامات لمصلحة الدولة منها

◀ ٥٠ دعوى للدولة

أسبوعياً في دمشق معظمها كهرباء ومياه ومخالفة بناء

◀ الحمصي: دعاوى

للدولة متركمة من قبل ٢٠١٠ لم يبت بها لعدم حضور محامي الدولة



حضور محامي الدولة من الممكن أن تسقط العقوبة الجزائية في العفو ومن ثم لم يعد هناك رادع للمخالف أن يدفع ما يترتب عليه من غرامات مالية باعتبار أن العقوبة الجزائية تدفع المخالفين إلى دفع ما عليهم لإسقاط العقوبة.

وبيّن الحمصي أنه لا يستغرق الحكم في الدعوى المتعلقة بحق الدولة أي فترة أكثر من يومين وهذا الأمر متعلق بحضور محامي الدولة بالدعوى، معتبراً أن التزامهم بالحضور خلال الشهرين الماضيين سبب في البت بعدد كبير من دعاوى الدولة.

توزيعها على ست محاكم للبت بها. وأكد سفر أن هناك اهتماماً كبيراً من وزير العدل في هذا الموضوع لا سيما بعد اجتماعه مع قضاة محاكم الجزاء وبحضور إدارة قضايا الدولة ووجه بالعمل على تسريع البت بالدعاوى وأن يكون هناك تعاون مشترك مع الإدارة في هذا الموضوع بما فيه مصلحة للمال العام.

ورأى سفر أن هذه الخطوة خففت كثيراً من معاناة المواطنين، وخصوصاً فيما يتعلق بأعباء السفر والتكاليف التي يدفعونها حينما يحضرون جلسات المحاكمة. من جهته أكد رئيس محكمة استئناف

## أدوية إلى أقسام الإسعاف في القنيطرة

| القنيطرة - خالد خالد

كشفت مدير صحة القنيطرة عوض العلي عن تأمين أدوية نوعية للمرضى المزمنين ونحو ٢٠٠ صنف دوائي ومستلزمات طبية ضمن خطة الأدوية وتم توفيرها حسب لجنة انتقاء الدواء ستوزع على المرضى في المراكز الصحية خلال العام الجديد بقيمة بلغت نحو ٢٨٠ مليون ليرة سورية، مؤكداً أن الخدمة الصحية ما زالت تقدم مجاناً طوال الأزمة وهذا دليل على قوة سورية ودعمها للقطاع الصحي.

وبين العلي أن المديرية استجرت خلال كانون الأول الفئات كميّات كبيرة من الأدوية المزمنة وأدوية الأطفال والأدوية المناعية وذلك عبر المناقصات والشراء المباشر (الفئة) والتي سيتم توزيعها على المراكز الصحية بشكل ربعي (كل ثلاثة أشهر) وعددها ٣٠ مركزاً تغطي أماكن وجود أبناء القنيطرة في أربع محافظات ومؤخراً تم تزويد مركز أربع بالأدوية والمستلزمات الطبية والذي تم إعداده ليكون بديلاً من المركز القديم، لافتاً

إلى أن المديرية تقدم الأدوية بشكل مجاني لعدد كبير من المرضى المزمنين، إضافة إلى المهجرين الذين استقروا على أرض المحافظة أو في تجمعات النازحين بدمشق وريفها. وأشار العلي إلى قيام المديرية بتأمين أجهزة طبية بقيمة نحو ٥٠ مليون ليرة تضمنت (ساعات وأجهزة ضغط ومعقات طبية وجافة وكراسي عجلة للأطفال والكبار وطاولة نشائية وأدوات جراحية للعمليات الصغرى)، مؤكداً سعي المديرية لتأمين مستلزمات استمرار العمل في المراكز الصحية.

تم تجهيزات طبية وأدوية ومستلزمات ومستلزمات طبية متنوعة ومناجعة عمل الكوادر الطبية والتزامها بالدوام، ومنوهاً بجيد من الأدوية المتنوعة ويتم حالياً العمل على استرجاع كميات جديدة من الأدوية على طريق الشراء المباشر من جهات القطاع العام ويتم توزيع الأدوية على المستودعات الموجودة في المناطق الصحية ويغطي أغلبية الأدوية التخصصية وأدوية الأمراض المزمنة المتوافرة والتي تم شراؤها أو تم تزويد المديرية بها من وزارة الصحة.

ضغط طلابي كبير على التسجيل .. والشعال لـ«الوطن»: ٨ آلاف طالب تم تسجيلهم في يومين .. والكلية ستغير «رأساً على عقب»

# الأولى من نوعها في جامعات القطر.. بطاقة ذكية في كلية الآداب بدمشق لحفظ وضع الطالب الدراسي كاملاً

| هادي بك الشريش

كشفت عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق فائفة الشعال لـ«الوطن» عن التحضير لطرح بطاقة ذكية لطلاب الكلية الأولى من نوعها على مستوى القطر وذلك لحفظ وضع الطالب الدراسي كاملاً، على أن تطلق بدءاً من العام الدراسي القادم، وهي غير قابلة للتزوير على الإطلاق، وتقضي على أي تلاعب أو انتحال شخصية وسط كود معين يحدد وضع الطالب، مع وجود رقم لكل طالب يمكن من خلاله الاطلاع على وضعه عن طريق الإنترنت، وتحدد من خلاله جميع المعلومات المتعلقة بالطالب.

ولفتت الشعال إلى أن التسجيل عن بعد والعمل جار على استكمال التجهيزات النهائية لمركز خدمة المواطن، منوهة بأن وضع كلية الآداب والعلوم الإنسانية يستغير رأساً على عقب اعتباراً من العام القادم مع الإجراءات الجديدة التي يتم العمل عليها حالياً.

في السياق شهدت كلية الآداب خلال اليومين الماضيين ضغطاً كبيراً من الطلاب للتسجيل في بعض أقسام الكلية، مع شكاوى طلابية وصلت إلى صحيفة «الوطن» وتحدثت عن وجود طابور كبير على التسجيل في بعض فروع الكلية قبيل أيام قليلة من الامتحانات، الأمر الذي دفع البعض إلى الحديث عن وجود محسوبيات للتسجيل الذي استغرق قرابة ٦ ساعات طوال فترة الدوام في الكلية.



خارج القطر، منوهة بأن الكلية فتحت باب التسجيل منذ ٢٠ يوماً للمستجدين ومع ذلك هناك طلاب من المستجدين لم يسجلوا خلال الفترة الماضية.

ونفت العميدة وجود أي محسوبيات أو وساطات أو أي حالات إغماص حاصل، مضيفة: إن باب مكتبي مفتوح لاستقبال جميع الطلاب يوم الإثنين ولم أغلق بابي في وجه أي طالب على الإطلاق حتى بعد أوقات الدوام، مؤكداً أن التسجيل يتم عن طريق العميد شخصياً، مع عدم وجود أي تنظيم وتزامن بين الطلاب، كما تم تسجيل عدد من الطلاب ورقياً ويستكمل تسجيلهم إلكترونياً اليوم، علماً أن عدد طلاب الكلية يتجاوز الـ٧٠ ألف طالب وطالبة.

وبينت الشعال أنه تم تسجيل ٨ آلاف طالب وطالبة خلال يومين، مؤكداً أن عدد الطلاب القدامى والمستجدين الذين تم تسجيلهم تجاوز الـ٣٠ ألف طالب وطالبة، وذلك عبر ١٤ نافذة لتسجيل جميع الاختصاصات، مع تحديد نافذة لطلبات الطلاب من علامات وبيان وضع وتقسيم النوافذ لتأمين احتياجات الطلاب، مؤكداً وجود إساءات من البعض بحق موظفي على صفحات التواصل الاجتماعي.

كما بيّنت عميدة الكلية أن التسجيل قائم خلال فترة الامتحانات وأسبوع بعد الامتحانات، ولا مبرر لأي ازدحام حاصل، منوهة بإجراء جولة على التسجيل، كما تم التشديد على عدم التسجيل لأي شخص إلا بموجب وكالة عامة، ذاكراً أن الضغط الهائل والعدد الكبير من الطلاب يستوجب المتابعة، وخاصة أنه حالياً يتم التسجيل مع التدقيق، مشيرة إلى أن مشهد الازدحام لن يتكرر بعد الآن.

ولفتت الشعال إلى أنه من المتوقع أن يتقدم للامتحانات بحدود ٩٠ بالمئة من الطلاب وذلك في ٧ أشهر الجاري مبيّنة أنه تم تأمين جميع التجهيزات والمستلزمات اللازمة، وتم تحديد البرامج لجميع الاختصاصات، علماً أن الطلاب سيقدمون إلى ٩٩٠ مقراً امتحانياً، بما يعادل ٣ جلسات امتحانية يومياً، كما يتراوح عدد الطلاب في الجلسة الواحدة بين ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف طالب، علماً أنه سيتم الاعتماد على طلاب الدراسات العليا فيما يخص المراقبات الامتحانية.

يشار إلى أن عدد الموظفين يقدر بـ١٢٢ موظفاً، ويوجد ٤٠٠ عضو هيئة تدريسية، وأصدرت الكلية تعليمات للموظفين والكوادر والطلاب تقضي بالتركيز على دخول القاعات بالوقت المحدد وتوزيع الأوراق ضمن المواعيد المخصصة، وعدم إزعاج الطلاب وتبنيهم لأكثر من مرة قبل اتخاذ أي إجراء، ومنع إدخال الجوالات مع الطلاب، ومنع استخدامها من المراقبين، مع وجود رقابة مشددة لمنع أي حالات غش يمكن أن تحدث.

المشافي الخاصة تسرق

«المؤمن عليهم» في درعا!

| درعا - الوطن

تكفر الشكوى من العاملين المؤمنين عليهم في درعا إزاء تلاعب المشافي الخاصة بهم واستغلالها لهم، وأبرزها شكوى العاملين في فرع اتصالات درعا جراء تقاضي أحد المشافي مبالغ لقاء بعض الإجراءات الطبية دون وجه حق، وبيّنت شكوى مقدمة من عاملتين في الفرع أن أحد المشافي تقاضى ٢٣ ألف ليرة سورية منهما كأجور تحاليل تشريحية للكلت المستأصلة أثناء إجراء العملية الجراحية بحجة أنه لا يوجد مخبر للتشريح المرضي في المحافظة، مع وعد المشفى لهما بإعادة المبلغ المذكور بعد ظهور النتائج، لكن ذلك لم يتحقق على الرغم من مرور فترة طويلة على الواقعة وكان تصرف القائمين على المشفى مع العاملتين أثناء مراجعتهما لهم أكثر من مرة لاسترداد المبلغ غير لائق أبداً.

ولدى الرجوع إلى فرع المؤسسة السورية للتأمين في درعا أكدت مصادر لـ«الوطن»، الواقعة السابقة ووعدت بتأخذ الإجراءات اللازمة لإعادة المبلغ المدفوع للمؤمن لهما، خاصة وأن ذلك مخالف لشروط العقد المبرم بين مؤسسة الاتصالات والمؤسسة السورية للتأمين الذي ينص على أن نسبة تحمل المريض صفر لمثل هذا الإجراء الطبي، ولفتت المصادر إلى أن قلة المشافي في المحافظة أدت إلى سوء استخدامها للبطاقات التأمينية وحد من اتخاذ كافة الإجراءات الرادعة بحقها لعدم توافر البديل، وقد تمت مخاطبة محافظة درعا لتشكيل لجنة لمراقبة عمل مزودي الخدمة (مشاف ومخابر ودور أشعة وأطباء وصيديات) وتقييم أداؤهم واتخاذ الإجراءات بحق المخالفين.

وحول قيام بعض المشافي الخاصة بإجراء العمليات الجراحية بكاملها على حساب المؤمن عليه، وهو ما حدث مع أحد المرضى الذي دفع ٢٥٠ ألف ليرة سورية بحجة أن الطبيب غير متعاقد، وأوضحت مصادر فرع درعا أن هذا الإجراء مخالف، والمشفى عندما تكون متعاقد مع التأمين تقوم هي بدفع أجور الطبيب سواء كان متعاقداً أم لا وتستوفي ذلك من شركات النفقات الطبية، حيث أن مؤسسة التأمين سمحت بهذا الإجراء تسهياً لإجراء العمليات الجراحية خاصة وأن بعض الأطباء الاختصاصيين يرفضون هذه المبالغ وبشبكة التأمين ولا يدل عنهم، وبالطبع ستتم متابعة هذه الحالة وإنصاف المؤمن عليه، مع الإشارة إلى أنه تم الطلب إلى شركات النفقات الطبية بفتح مكاتب لها في المشافي لتدارك مثل هذه المخالفات سلفاً وإنصاف المؤمن عليهم ومنع استغلالهم.

بقي أن تتساءل: هل يتم الالتقاء بإعادة المبالغ المأخوذة بغير وجه حق من المؤمن عليهم أم هناك إجراءات رادعة أخرى؟